مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: عمل المرأة العراقية بين التحديات الأمنية وإمكانات الواقع الاجتماعي
اسم الكاتب: د. سهام كامل محمد، جان سيريل فضل الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4324
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 11:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (1) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (1) 2012

عمل المرأة العراقية بين التحديات الأمنية وإمكانات الواقع الاجتماعي

الدكتور سهام كامل محمد*
جان سيريل فضل الله**

(تاريخ الإيداع 26 / 9 / 2011. قُبِل للنشر في 24 / 1 / 2012)

□ ملخّص □

تعتبر المساهمة الاقتصادية للمرأة ذات أهمية كبيرة كونها تمثل نصف الموارد البشرية والتي تعتبر عاملاً إنتاجياً مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وبما أن زيادة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فإنه يساهم بالتالي في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع.

وعلى الرغم من ضخامة حجم الإنفاق على تعليم المرأة ولكن تبقى مساهمتها الاقتصادية وبالذات في سوق العمل محدودة، حيث إن مشاركة المرأة في سوق العمل تتركز وبنسبة عالية في قطاع التعليم بينما تنخفض هذه المشاركة في القطاع الصحي وربما تنعدم كلياً في معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا ما يؤكد ضعف مساهمة المرأة العراقية في الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية. إن عدم تمكين المرأة في المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي سواء في سوق العمل أو في الأنشطة التجارية والاقتصادية المختلفة يعني تعطيل نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم تمكن المرأة القدرة في التحكم في مواردها الاقتصادية والوصول إلى درجة الاستقلالية والاعتماد على الذات والمشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي، تبين من خلال البحث ارتفاع نسبة الأمية بين النساء وازدياد معدل وفيات الأمهات خلال مدة البحث، إضافة إلى التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والمعاناة من الفقر وضعف الموارد المالية التي تمثل العائق الأول في وجه تمكين المرأة.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، المساهمة الاقتصادية، الموارد البشرية، التحديات الأمنية، المضامين الثقافية.

* أستاذ مساعد– مركز بحوث السوق وحماية المستهلك – جامعة بغداد– العراق.
** مدرس – مركز بحوث السوق وحماية المستهلك – جامعة بغداد – العراق.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (1) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (1) 2012

Iraqi Woman's Job: Security Challenges and Real Social Possibilities

Dr. Seham K. Mohammed*
Dr. Jan C. Fadlallah**

(Received 26 / 9 / 2011. Accepted 24 / 1 / 2012)

□ ABSTRACT □

The economic contribution of women is of great importance as it represents half of the human resources and productivity, which is an important factor for economic development in various economic sectors. Since the increased contribution of women in economic activities will lead to higher rates of economic growth, it ,thus increases employment opportunities available in the community.

In spite of the huge expenditure on women's education, programs formatted and prepared for economic contribution, and development plans on the importance of the positive roles of women, their economic contribution remains limited particularly in the labor market, as the participation of women in the labor market is restricted to the education sector. Also, women's participation in the health sector is low and it is perhaps entirely lacking in most of other economic sectors. This confirms the weak contribution of Iraqi women to invest in economic activities. The lack of women's participation in different economic activities, whether in the labor market or in commercial activities and different economic resources, means to disable a large percentage of available economic resources. It also indicates that women lack the ability to control their economic resources and achieve independence and self-reliance to actively take part in economic activities. Accordingly, we need to review their contribution and to expose the economic reality of such issue highlighting the most important challenges that hinder their participation. We will propose appropriate solutions to prevent such waste of our community resources and enable women to participate actively and achieve economic independence so they can care for themselves and their families in case of losing the house' breadwinner. This disruption and this failure in women's roles will reflect negatively on the size of gross domestic product. The research has found high rates of illiteracy and mortality among women during the period of study. In addition to security, political and social challenges, women also suffer from poverty and limited financial resources, which represent the first obstacle in the face of women's empowerment.

Key words: economic empowerment, economic contribution, Human resources, security challenges, the cultural content.

*Associate professor, Center for Market Research and Consumer Protection University of Baghdad, Baghdad, Iraq.
**Assistant professor, Center for Market Research and Consumer Protection University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

مقدمة:

يعد التمكين من المفاهيم التي على أساسها يمكن التوصل إلى عدة نتائج تساعد على قياس مستوى تمكين المرأة. ويستخدم مقياس التمكين ليقدم رأياً يخص السياسات والاستراتيجيات المطبقة أكثر من تحليل لتلك السياسات كما تم وصفه في العديد من وثائق الأمم المتحدة ويعزى تمكين المرأة غالباً إلى قدرة المرأة على اتخاذ القرار وإمكانية التأثير على النتائج المهمة الخاصة بها وبعائلتها بالإضافة إلى التحكم في حياتها ومواردها (منتدى الرياض الاقتصادي، 2005) أي أن المتغير المهم في قياس تمكين المرأة هو القدرة على التأثير في حياتها، والقدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية ويعرف التمكين بأنه مقدار التأثير الذي يمتلكه الشخص على قراراته الخارجية التي تهتم برفاهيته. ويصفون التمكين بأنه العملية التي وفقاً لها يصبح الشخص قادراً على الاعتماد على نفسه وتأكيد استقلاليته والاختيار والتحكم في موارده. لهذا فإنه عرف التمكين بأنه زيادة قدرة الشخص في اتخاذ قرارات استراتيجية لحياته.

التمكين عبارة عن عملية قائمة ومستمرة وليس حالة يتصف بها الشخص، وحيث إن التمكين هدفه حالة تغيير دائم فإنه يكون من الصعب قياسه إلا عن طريق مؤشرات محددة مثل المساهمة في سوق العمل، الصحة ومستوى التعليم والمعرفة وهناك جهود أخرى تبذل لقياس التمكين من خلال اتخاذ القرار، التحكم، الاختيار.... إلخ. وهنا ك خمسة مفاهيم تحدد تمكين المرأة والتي تم اختيارها بناء على ما تم التوافق عليه في برامج الأمم المتحدة (منتدى الرياض الاقتصادي ،2001) وهي المساهمة الاقتصادية للمرأة، الفرص الاقتصادية المتاحة في القطاع الخاص، المشاركة في اتخاذ القرار، التعليم، والصحة.

أهمية البحث وأهدافه:

تعد المرأة العراقية عنصراً هاماً من عناصر التنمية البشرية والاقتصادية التي يتطلبها المجتمع من ناحية وخصائص البناء الاجتماعي من ناحية أخرى، ويتأثر إسهام المرأة العراقية في التنمية بمجموعة عوامل أساسية وهي:

أ- المضامين الثقافية والعادات والتقاليد الاجتماعية.

ب- الدين والأعراف

ت- التحديات الأمنية والسياسية

ث- التعليم حيث هناك ارتباط قوي بين التعليم ودخول المرأة في مجال العمل والمشاركة في أنشطة المجتمع وبالأخص الأنشطة الاقتصادية.

ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع تمكين المرأة العراقية والتعرف على مهماتها في سوق العمل من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي بدوره سيساهم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع ودور التعليم في تأهيل المرأة وإعدادها للمساهمة الاقتصادية وحل مشكلة البطالة للنساء.

منهجية البحث:

أجري البحث ضمن العاصمة بغداد- العراق للفترة 2010-2011 وبالاعتماد على استمارة الاستبيان التي أعدت لهذا الغرض إضافة للبيانات التي استحصلت من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والكتب والبحوث والمصادر الأخرى التي تخص موضوع البحث. وتم التحليل الإحصائي بطريقة تحليل المركبات الرئيسية الأساسية والتحليل العاملي، واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

مشكلة البحث:

إن تدني مساهمة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية وسوق العمل بالرغم من أن أعداد النساء تمثل أكثر من نصف المجتمع بسبب التحديات التي أفقدتها ثقتها في قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة، وأصبحت أسيرة بعض العادات والتقاليد والأعراف القديمة، إضافة إلى ضغط الفقر والبطالة، ومواجهة تحديات حالات العنف والتهجير بعد عام 2003، كل هذا ساهم في ضعف مساهمة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية وسوق العمل.

النتائج والمناقشة:

أولاً: المرأة والاقتصاد

بالإمكان التعرف على واقع المرأة في الاقتصاد العراقي بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص من خلال بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد:

1- **السكان:** يعتبر السكان الرافد الأساسي لتلبية الاحتياجات المطلوبة في القوى العاملة إذ إن السكان في سن العمل هم الاحتياطي المخزون للدخول إلى سوق العمل خلال الفترة الزمنية المتلاحقة لمخرجات النظام التعليمي ومن مختلف الفروع والاختصاصات (وزارة التخطيط،2010-2014). وتشير البيانات المتاحة حول حجم السكان في العراق إلى الزيادة بأكثر من مرتين ونصف تقريباً خلال ثلاثة العقود الماضية. إذ بلغ حوالي 29,7 مليون نسمة في عام 2007 منهم (14,7) مليون امرأة مقابل (14,9) مليون رجل حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان 3% والجدول(1) يوضح ذلك.

جدول (1) معدلات نمو السكان حسب الفئات للسنوات(مليون نسمة) من 2002 ولغاية 2009

السنوات / الفئات	2002	2004	2007	2008	2009
إناث	12.750	13.510	14.739	15.183	15,942
ذكور	12.814	13.629	14.943	15.394	16,163
المجموع	25.564	27.139	29.682	30.577	32,105
نسبة الإناث من إجمالي السكان%	49.9	49.8	49.7	49.7	49,6

إن التركيب النوعي للسكان في العراق والذي يميل لصالح الإناث جاء نتيجة تأثره بالحروب خلال العقود الثلاثة المنصرمة. والى استشراء حالات العنف بعد عام 2003 وترمل الكثير من النساء ساهمت في زيادة نسبة الإناث على الرجال من إجمالي سكان العراق. هذه الزيادة في نسبة النساء تفرض على متخذي القرار الأخذ بنظر الاعتبار جعل النوع الاجتماعي معياراً أساسياً عند رسم وتحديد الأهداف في السياسة التنموية للعراق.

يتسم الهرم السكاني في العراق بالفتوة، حيث بلغت نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 43% من السكان، وتتفاوت هذه النسب حسب الجنس حيث بلغت 42,3% للإناث مقابل 43,8% للذكور.

يلاحظ في الجدول(2) أن نسبة النساء لعام 2007 كان حوالي (54,6%) من إجمالي الفئة المنتجة، مما يترجم حجم المسؤولية الملقاة على النساء في سن العمل وخلق بيئة عمل مناسبة للمرأة العاملة، وحزمة التشريعات الخاصة بعمل المرأة وضمان حقوقها في العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص كما في الجدول أعلاه.

جدول (2) التركيب النسبي للسكان حسب الفئات والعمر للفترة (2002-2008)

فئات / الجنس	2002			2004			2007			2008		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صفر-14	44.45	42.95	43.70	44.13	42.67	43.41	43.8	42.3	43.1	43.67	42.27	42.97
15-64	52.99	53.89	53.44	53.33	54.24	53.78	53.7	54.6	54.1	53.75	54.65	54.20
65 فأكثر	2.56	3.17	2.86	2.53	3.09	2.81	2.12	2.7	2.7	2.58	3.08	2.83
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

يلاحظ في الجدول أعلاه إن نسبة المسنات هي الأعلى عند مقارنتها بنسبة الرجال المسنين في الفئات العمرية (65 فأكثر) حيث بلغت 3,1% للنساء و 2,6% للرجال مما يعني أن معدل توقع الحياة للمرأة أعلى من الرجل وهذه الحقيقة تفرض على صانعي القرار التزاماً تجاه هذه الحالة.

2- سوق العمل: تحتل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي نصيباً عالمياً متزايداً أمام مشاركة الرجل، حيث أنها تشكل أكثر من ربع القوى العاملة في أمريكا الوسطى ونصفها في أميركا الجنوبية حسب إحصائيات 1997 لو نظرنا إلى مشاركة المرأة العراقية العاملة في النشاط الاقتصادي لوجدنا ومن خلال الجدول (3) بأن معدل مشاركتها لم تتجاوز (17,59%) عام 2002 مقابل (49%) للذكور، وازدادت لتصل إلى (20,95%) عام 2008 مقابل (83,59%) للذكور.

جدول (3)النشاط الاقتصادي للسكان حسب الجنس

	2002			2004			2008		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
السكان	12874721	12750714	25564835	13629337	13510248	27139585	15394248	15183550	30577798
السكان في سن العمل	6789847	6670880	13660784	7269084	7113984	14596762	8274241	8052637	16571888
السكان النشطون اقتصادياً	5724359	1201175	6925534	6154288	1351909	7506197	7129446	1717759	8847205
النشطون اقتصادياً في سن العمل	5520812	1173210	6694022	5948151	1322989	7271141	6916433	1686677	8603111
نسبة السكان في سن العمل إلى السكان	52.99	52.32	53.44	53.33	52.66	53.78	53.75	53.04	54.2
معدلات النشاط الاقتصادي	%44.67	%9.42	%27.09	%45.15	%10.01	%27.66	%46.31	%11.31	%28.93
النشطون في سن العمل/السكان	81.31	17.59	49	81.83	18.6	49.81	83.59	20.95	51.91

إن انخفاض نسب مشاركة المرأة في سن العمل من مجمل الفعاليات الاقتصادية للفترة من (2002 – 2008) ما هو إلا إعلان ضمني على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في سن العمل، وتدني مساهمتها في النشاط الاقتصادي وهذا يدل بشكل واضح على أن سوق العمل في العراق هو سوق ذكوري على الرغم من كونهم يشكلون أكثر من نصف السكان، مما يدل على إن فرص العمل تميل لصالح الرجال على حساب النساء فمنحتهم قوة المنافسة

والاستحواذ على معظم الإعمال وهذا ما يفسر أسباب استمرار ارتفاع معدلات بطالة النساء في سن العمل وخاصة بعد عام 2005 جدول(4) مما يمثل تحدياً نوعياً أمام المسؤولين باتجاه تبني هذه الحقيقة كمشكلة لابد من رصدها وتحجيمها.

جدول (4) معدل البطالة للسكان بعمر (15 – 65) للأعوام من 2004 – 2008 (لمجموعة الإحصائية الرابعة ،2009)

	2004	2005	2006	2007	2008
النساء	15	14,1	22,7	14,7	25,01
الرجال	29,4	19,2	16,2	11,4	13,7
معدل البطالة العام	26,8	18	17.5	11.9	15,7

يلاحظ في الجدول(4) ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين النساء حيث ازدادت من 15% عام 2004 إلى 25% عام 2008 مقابل انخفاضها النسبي للذكور من (29.4%) عام 2004 إلى (13,7%) عام 2008.

كما يلاحظ من خلال الجدول (5) ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الريف (24,5%) مقارنة بنسبة مشاركتها في الحضر (14,8%) لعام 2008 مما يدل على غلبة مساهمة المرأة في الأنشطة غير الأجرية في القطاع الزراعي وعلى حساب الأنشطة الأجرية في القطاعات غير الزراعية والتي بلغت نسبتها(15,3%) عام 2006 من إجمالي النساء العاملات فقط. هذه الحقيقة جعلت من طبيعة عمل المرأة الريفية بمثابة منزلة منسوبة إلى الأسرة وليست منزلة مكتسبة إي إنه جزء لا يتجزأ من أدوارها التقليدية الموروثة اجتماعيا.

جدول (5) المشاركين في القوى العاملة حسب الجنس والتجمع السكاني 2003–2008(المجموعة الإحصائية الرابعة ،2009)

السنة	حضر		ريف		المجموع%	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
2003	10,7	71,3	20,9	78,6	14,2	73,7
2004	11,9	76	28,9	79,7	17,9	77,4
2005	13,3	75,8	33,7	80,3	20,4	77,4
2006	14,9	76,5	29,7	83,6	19,9	78,9
2008	14,8	73,4	24,5	78	18	74,9

3–العمالة الناقصة: يقصد بالعمالة الناقصة بأنه (عدد العاملين الذين تقل ساعات عملهم عن 35 ساعة أسبوعياً ولديهم الرغبة والقدرة على العمل الإضافي) (المهداوي،2007)، حيث تبين من خلال نتائج مسح التشغيل والبطالة الذي تم تنفيذه من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ارتفاع معدلات العمالة الناقصة بين صفوف النساء من (40,2%) عام 2003 إلى (53,1%) عام 2008 في حين لم تتجاوز النسبة (19,4%) عام 2003 للرجال ارتفعت إلى (23,4%) عام 2008 الجدول(6). ومن أبرز أسباب هذه الظاهرة عدم الاستقرار الأمني واستشراء حالات العنف والتي ساهمت في ارتفاع هذه النسبة بين صفوف النساء العاملات اللواتي فضلن العمل بساعات دوام جزئية قليلة إضافة إلى تردي حال اقتصاد البلد وانخفاض معدلات نموه والتي تسببت في تبني أسلوب التشغيل بعقود وقتية ولساعات محدودة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص وقد تسبب هذا الواقع في محيط النساء العاملات بدوام جزئي أو وقتي وبظاهرة تأنيث الفقر وارتفاع معدلاته.

جدول (6) معدل العمالة الناقصة بعمر العمل حسب الجنس

السنة	حضر		ريف		المجموع	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
2003	26,4	14	62,5	29,2	40.2	19,4
2004	35	20,9	70,8	28.6	53,6	23,6
2005	38,6	18,5	85,3	26,3	60,6	21,2
2006	35	20,9	70,8	28,6	53,6	23,6
2008	27,4	19	77,5	31,7	53,1	23,4

كما يظهر الجدول أعلاه بأن معدل العمالة الناقصة في الريف قد ارتفع من (62,5%) للنساء مقابل (29,2%) للرجال عام 2003 إلى (77,5%) للنساء مقابل (31,7%) للرجال عام 2008. إنّ ارتفاع نسب النساء العاملات وقتياً في الريف مقارنة بنسب الرجال لهو دلالة بارزة باتجاه توطن الفقر بين النساء في الريف العراقي مما يؤهله لأن يكون في مقدمة الأولويات في سلم اهتمامات خطط التنمية الوطنية المستقبلية.

أما معدل العمالة الناقصة بين النساء العاملات في الحضر فهو الآخر يظهر ارتفاعاً مقارنة بالرجال حيث شكل (27,4%) للنساء مقابل (19%) للرجال عام 2008 إلا أن هذا المعدل أقل بكثير مما هو في الريف مما يعكس ازدياد حالة استقرار الدخل الثابت للنساء العاملات بأجر في الحضر مقارنة بالريف وبما يحقق أمنهم الوظيفي.

4- **الأجور**: يشير الواقع الاقتصادي في العراق ومنذ عام 2004 إلى تزايد متوسطات الدخول الفردية وبمعدل سنوي قدره (24,4%) للمدة من 2003-2008 مما انعكس على مستويات الأجور علماً أن مقدار الأجور والرواتب بلغ (43%) من مجموع الإيرادات العامة.

وكانت نسبة العاملات في القطاع الحكومي (49,1%) مقابل (26,9%) للرجال عام 2007 كما في الجدول (7) حيث إن نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص (44%) مقابل (66,2%) للرجال، هذا يفسر ميل النساء العاملات للعمل ضمن القطاع العام لضمان دخل ثابت ومستقر ويحظى بتغطية اجتماعية وحماية من خلال قانون التقاعد العام مقارنة بميلهن للعمل ضمن نطاق القطاع الخاص الذي يخلو من قوانين انضباط العمل اللائق ومن تغطية وحماية اجتماعية مما يجعل هذا الواقع تحدياً كبيراً أمام تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الهادفة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وجعل القطاع الخاص القائد للفعاليات الاقتصادية في البلد.

جدول (7) نسب توزيع قوة العمل قطاعياً لعام 2007 (دائرة القوى العاملة 2009)

التفاصيل	قطاع عام%	قطاع خاص%	بقية القطاعات%
نساء	49,1	44	6,9
رجال	26,9	66,2	6,9

5- التعليم: إن تعليم المرأة يكسبها العوائد النقدية وغير النقدية، فبفضل التعليم تستطيع المرأة الحصول على دخل جيد في سوق العمل علاوة على الأمان الوظيفي وبفضله تتحسن حالتها الصحية وصحة أفراد عائلتها، ورعايتها وتنشئة أبنائها على أعلى مستوى، وفي دراسة للبلداشي وآخرون (2005)(بالداشي ،2009) فإن رأس المال الصحي يسهم في تراكم رأس المال التعليمي بمرونة تبلغ (1.3) هذا يعني أن زيادة رأس المال الصحي بمقدار 10% ترفع رأس المال التعليمي إلى 13%. فلو تتبعنا الواقع التعليمي للمرأة العراقية وعلاقة ذلك بنسب التشغيل والبطالة نجد إن نسبة

الأمية للنساء بلغت (19,6%) مقابل (10,4%) للرجال عام 2005 إما في عام 2007 فبلغت نسبة الأمية (26,4%) مقابل (11,6%) للرجال (العنبكي،2010) فضلاً عن أن تعليم المرأة يجعلها أكثر وعياً بالقضايا السياسية وأكثر اهتماماً بالنشاطات الاجتماعية من خلال المشاركة الفاعلة في المجتمع وغير ذلك من المكاسب التي يصطلح عليها بالعوائد غير النقدية.

فلو تتبعنا الواقع التعليمي للمرأة العراقية وعلاقة ذلك بنسب التشغيل والبطالة نجد أن نسب الأمية للنساء بلغت (19,6%) مقابل (10,4%) للرجال عام 2005، أما في عام 2007 فبلغت الأمية بين النساء (26,4%) مقابل (11,6%) للرجال (إحصاءات أحوال المعيشة،2008) بينما تشكل نسبة النساء الحاصلات على شهادة الابتدائية (28.%) مقابل (30,2%) للرجال كما هو موضح في الجدول (8)(دائرة القوى العاملة،2009) ارتفاع هذه النسبة للنساء قد أدت إلى ارتفاع نسبة الإناث الأميات العاطلات عن العمل بنسبة 30% مما يدلل على حقيقة العلاقة الدالية التي تربط ما بين مستوى التعليم والبطالة، في حين تشكل النساء الحاصلات على شهادة ابتدائية بلغت (28,2%) مقابل (30,2%) للرجال كما موضح في جدول (8).

جدول (8) توزيع الأفراد بعمر 10 فأكثر حسب التحصيل العلمي لسنة 2007

التفاصيل	أمي	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس
ذكر	11,6	30,2	13,7	8,9	5,4	5,6
أنثى	26.4	28,2	9,6	5	3,8	3,1

ثانياً: التحليل الإحصائي

1: تحليل المركبات الرئيسية principle component analysis

وضعت لأول مرة من قبل كارل برسن عام 1901 غير أنه لم يفترض طريقة عملية للحسابات لأكثر من متغيرين ثم استطاع هوتلنك 1933 من وضع التوصيف بطرق عمليه لهذه الطريقة غير أن الحسابات كانت لا تتعدى إلا بضع متغيرات بسبب عدم التطور باستخدام الحاسبات وعند توسيع علم الحاسبات أصبحت هذه الطريقة تستعمل على نطاق أوسع لأي قدر من المتغيرات التي يرغب الباحث في تقديرها (الحسناوي، القيسي، 2002) .

أ- طريقة المركبات الأساسية :

هي واحدة من أسهل طرق متعدد المتغيرات وهدف هذه الطريقة هو بوجود p من المتغيرات (x1, x2 , x3, ...xp) ولإيجاد المركبات لهذه المتغيرات من أجل الحصول على المؤشرات أو متغيرات (Z1, Z2, Z3 ,.....ZP) تكون غير مرتبطة مع بعضها الآخر بحيث ترتب هذه المتغيرات (Z1, Z2, Z3,....ZP) بالشكل التالي وهي Z1 هي أكبر كمية من الاختلافات و Z2 يحل محل ثاني أكبر كمية من الاختلافات المتبقية وهكذا بالنسبة لبقية المؤشرات بمعنى تباين Z1 يكون أكبر من تباين Z2 وهكذا وإن تباين ZP هو أقلها جميعاً وتباين أي متغير من المتغيرات Zl, l =1,2....P تمثل الجزء المميز الأكبر في مجموعة البيانات المدروسة وهذه المتغيرات أو المؤشرات Z1, Z2, ...ZP تسمى المركبات الرئيسية.

وعند إجراء تحليل المركبات الرئيسية يمكن إهمال المتغيرات أو المؤشرات ذات التباينات الصغيرة جداً وإن التحليل يعتمد بموجب تحليل هوتلنك اعتماداً كلياً على الجذور المميزة لمصفوفة التباين والتباين المشترك للعينة

المستخدمة في الدراسة حيث أن هذه الجذور المميزة تمثل تباين المكونات الرئيسية المستخدمة ففي حالة وجود P من الجذور المميزة فقيم هذه الجذور بعضها صفر وبعضها مغاير للصفر .

بافتراض مصفوفة التباين والتباين المشترك والتي يجب أن تكون موجبة مقطعياً POSATIVE DIFINT ومتماثلة SYMMETRIC وغير شاذة وبالتالي لاتوجد جذور مميزة سالبة .

ب- التحليل العاملي

أظهرت نتائج التحليل باستخدام طريقة المكونات الأساسية ما يأتي:

يبين الجدول (9) مقدار اشتراك العوامل العديدة التي تعد مؤثرة من وجهة نظر الباحثين، إنها تؤثر في مشاركة المرأة في دعم السياسات التنموية، له أكبر معامل ارتباط إذ بلغ (0.741)، تلاه المتغير (8) (ملائمة ساعات العمل لظروف المرأة) وبمعامل ارتباط قدره (0.706)، في حين جاء ثالثاً المتغير (9) الخدمات الساندة للمرأة والتي من شأنها أن تسهل دخول المرأة لسوق العمل، وبمعامل ارتباط قدره (0.699). وهكذا بالنسبة لبقية العوامل إلى حين الوصول إلى أقل العوامل ارتباطاً مع بعضها إذ كان المتغير (6) والخاص بالتحديات الأمنية والسياسية وبمعامل ارتباط (0.699)، ولكن بصورة عامة يلاحظ بأن جميع المتغيرات تعد مهمة ويجب أخذها بنظر الاعتبار في التحليل.

الجدول (10) يبين نسبة التباين المفسر للمكونات التي سيوجد ها البرنامج، إذ أوجد البرنامج أربعة مكونات أساسية(عوامل)، فكما هو معلوم بأن طريقة المكونات الأساسية تستخرج عوامل (مكونات) بقدر عدد المتغيرات.

أظهر الجدول(11) بأن العامل (المكون) الأول قد فسر ما نسبته (28.48%) من إجمالي التباين الكلي، وأن العامل (المكون) الثاني قد فسر ما نسبته (15.46%) من إجمالي التباين الكلي، تلاها العامل (المكون) الثالث إذ فسر (11.28%) من إجمالي التباين الكلي، وأخيراً فسر العامل (المكون) الرابع ما نسبته (10.07%) من إجمالي التباين الكلي، أما إجمالي التباين المفسر فقد كان ما يقارب (66%) وهي نسبة تعد جيدة نوعاً ما، ومن الممكن رفعها في المستقبل من خلال إجراء التحسينات على المتغيرات من خلال الإضافة أو الطرح أو تعديلها.

ج- مصفوفة المكونات (العوامل)

كما أشرنا سلفاً أبرز البرنامج SPSS أربعة مكونات أساسية تعد مهمة من وجهة نظر المستبينات اللاتي استطلعت آراؤهن، وكانت العوامل (المكونات) كما يأتي:

ج-1- المكونات (العامل) الأول(العامل الشامل)

يمكن تسمية هذا المكون بأنه المكون (العامل) الشامل لمجمل القضايا التي تؤثر في مشاركة المرأة في مجال التنمية الاقتصادية، إذ احتوى هذا المكون على سبعة متغيرات مهمة من وجهة نظر المبحوثات. إذ كان المتغير رقم (9) الخدمات الساندة التي تسهل من دخول المرأة العراقية لسوق العمل، من حيث عدم الاتفاق الواضح للمبحوثات حول ذلك المتغير الأكثر تشبعاً بالعامل (المكون) الأول، إذ بلغ تشبعه بالعامل الأول (0.667)، تلاه المتغير (8 – ساعات العمل وملاءمتها لظروف المرأة)، ثانياً وبتشبع قدره (0.622)، وجاء ثالثاً المتغير (10 – السياسات الحكومية الملموسة لدعم المرأة وعملها اقتصادياً، بتشبع قدره (0.610) من حيث عدم اتفاق أو رضا المبحوثات مع تلك المتغيرات في الوقت الراهن، أما المتغير (5- فرص وصول المرأة نحو المناصب القيادية العالية متاحة) جاء رابعاً وبتشبع قدره (0.586)، وحل المتغير (7 – قوانين عمل المرأة في القطاع الخاص واضحة) بالمرتبة الخامسة وبتشبع قدره (0.562)، تلاه سادساً المتغير (4- الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعة المرأة) وبتشبع قدره (0.532) وجاء المتغير (6 – التحديات الأمنية والسياسية) سابعاً وبتشبع قدره (0.504) في حين كان

أقل المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول المتغير (2 – اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعيا) وبتشبع قدره (0.5)، يلاحظ من المتغيرات الثمانية المثبتة بالعامل الأول عدم رضا المستطلعات حول سياسات المؤسسات الحكومية العليا وضحت المؤسسات حول تشجيع المرأة للدخول في سوق العمل والتنمية الاقتصادية.

ج–2– العامل (المكون) الثاني

يمكن تسمية هذا العامل بعامل توظيف المرأة، إذ ارتبط بهذا المكون ثلاثة متغيرات، كان أقواها ارتباطاً المتغير (3 – المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة) وبتشبع قدره (0.641) من حيث الاتفاق، تلاه المتغير (1 – مشاركة المرأة في رسم السياسات التنموية) من حيث الاتفاق أيضاً وبتشبع قدره (0.542)، وجاء أخيراً المتغير (2– اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة عليها) وبتشبع قدره (0.5) هذا العامل يركز على اهتمام المرأة بالتوظيف ودعمها للسياسات التنموية باتفاق كبير، في حين لوحظ هناك عدم رضا حول طبيعة اختيار المرأة لوظيفتها بسبب القيود والمؤثرات المفروضة عليها من المجتمع.

ج–3– العامل (المكون) الثالث

احتوى هذا العامل متغيرين اثنين يعدان مؤثرين من وجهة نظر المبحوثات اللاتي رأين بأن هناك تعارضا أو عدم اتفاق أو تأييد لكلا المتغيرين في الوقت الراهن، والمتغيران هما (المتغير (5 – فرص وصول المرأة لمناصب قيادية متاحة)، إذ كان تشبعه بالعامل الثالث (0.530)، تلاه المتغير (4 – الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعتها، وبتشبع قدره (0.520).

ج–4– العامل (المكون) الرابع

احتوى هذا العامل متغيراً وحيداً مؤثراً على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية ألا وهو المتغير (1 – مشاركة المرأة في رسم السياسات التنموية) إذ كان تشبعه بالعامل الرابع (0.6).

ممّا تقدم من العوامل الأربعة أعلاه نرى بأن المرأة لها رغبة كبيرة في المشاركة برسم السياسات التنموية ولها رغبة في الوصول إلى مناصب قيادية متاحة، ولكن يعكر صفو تلك الرغبة بعض المؤثرات كالعرف الاجتماعي الذي يقيد المرأة أحياناً في اختيار الوظيفة وكذلك ظروف العمل في بعض الأحيان كونها لا تساعد المرأة بالإضافة إلى ضعف الخدمات الساندة للمرأة لكي تعينها على المشاركة والدخول بقوة إلى سوق العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

جدول (9)القيم الأولية لاشتراك المتغيرات

	Initial	Extraction
مشاركتها في رسم السياسات التنموية	1.000	0.741
اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعياً	1.000	0.617
المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة	1.000	0.638
الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعة المرأة	1.000	0.624
فرص وصول المرأة لمناصب قيادية عليا متاحة	1.000	0.661
التحديات الأمنية والسياسية	1.000	0.603
قوانين عمل المرأة في القطاع الخاص واضحة	1.000	0.629
ساعات العمل ملائمة لظروف المرأة العاملة	1.000	0.706

هناك خدمات مساندة للمرأة (نقل، حضانة،.....)	1.000	0.699
توجد سياسات حكومية ملموسة لدعم القطاع الاقتصادي والتجاري للمرأة	1.000	0.664

Extraction Method: Principal component Analysis

جدول (10) نسب التباين الإجمالي المفسر

Total variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
مشاركتها في رسم السياسات التنموية	2.899	28.987	28.987	2.899	28.987	28.987
اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعياً	1.547	15.466	44.453	1.547	15.466	44.453
المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة	1.128	11.282	55.735	1.128	11.282	55.735
الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعة المرأة	1.008	10.0.75	65.810	1.008	10.075	65.810
فرص وصول المرأة لمناصب قيادية عليا متاحة	0.853	8.530	74.340			
التحديات الأمنية والسياسية	0.691	6.905	81.245			
قوانين عمل المرأة في القطاع الخاص واضحة	0.591	5.905	87.150			
ساعات العمل ملائمة لظروف المرأة العاملة	0.483	4.826	91.976			
هناك خدمات مساندة للمرأة (نقل، حضانة،.....)	0.425	4.248	96.225			
توجد سياسات حكومية ملموسة لدعم القطاع الاقتصادي والتجاري للمرأة	0.378	3.775	100.000			

Extraction Method: Principal component analysis

جدول (11) مصفوفة المكونات (العوامل)

Component Matrix

Component				
4	3	2	1	
0.600	-7.578E-02	0.542	0.286	مشاركتها في رسم السياسات التنموية
-8.225E-02	-2.381E-03	0.600	0.500	اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعياً
-0.179	-0.186	0.641	0.401	المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة
0.229	0.520	0.102	0.539	الوظائف المتاحة للمرأة تتناسب وطبيعة المرأة

فرص وصول المرأة لمناصب قيادية عليا متاحة	0.586	-.156	0.530	-0.113
التحديات الأمنية والسياسية	0.504	1.826E-03	0.359	-0.469
قوانين عمل المرأة في القطاع الخاص واضحة	0.562	-.327	-5.623E-02	0.450
ساعات العمل ملائمة لظروف المرأة العاملة	0.622	-0.507	-.150	0.198
هناك خدمات مساندة للمرأة (نقل، حضانة،.....)	0.667	-0.287	-0.374	-0.181
توجد سياسات حكومية ملموسة لدعم القطاع الاقتصادي والتجاري للمرأة	0.610	2.339E-02	-0.492	-0.221

Extraction Method: Principal Component Analysis
a. 4 components extracted

2- تم إعداد استبأنه من قبل الباحثين ركزت على موضوع البحث كما قيمت من قبل محكمين (3 محكمين) وتم إقرارها بشكل نهائي. وزعت الاستبأنة على عينة قوامها (546)امرأة.

استخدم البرنامج الإحصائي SPSS في إدخال وتحليل الاستبأنات وأبرز التحليل الإحصائي النتائج الآتية:

- الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية (الجداول التالية من تحليل الاستبأنات التي استخدمت في البحث)

1- القضاء: يشير جدول (12) إلى أن (64،3)من المبحوثات يسكن في قضاء الكرخ وما تبقى من العينة (35.7%) يسكن قضاء الرصافة.

جدول (12) المعلومات الديموغرافية

القضاء	التكرار	النسبة المئوية
كرخ	351	%64.3
رصافة	195	%35.7
المجموع	546	%100

2- عدد أفراد الأسرة: يشير الجدول (13) إلى أن (25.8%) من النساء المستبأنات لديهن أكثر من 5 أولاد، في حين أن أقل من ربع العينة بقليل (23.6%) عدد أفراد أسرهن 3 أفراد، تلتهن النساء اللاتي عدد أفراد أسرهن 4 أفراد وبنسبة (23.1%)، بينما كانت نسب النساء اللاتي عدد أفراد أسرهن (5 أفراد، 2 فرد، فرد واحد) كانت (17.0%)، (7،7%)، (8،2%) على التوالي.

جدول (13) أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
شخص واحد	15	%2.8
شخصان	42	%7.7
ثلاثة أشخاص	129	%23.6
أربعة أشخاص	126	%23.1
خمسة أشخاص	93	%17.0

أكثر من خمسة أشخاص	141	%25.8
المجموع	546	%100

3- الحالة الاجتماعية:- أظهر التحليل الإحصائي من خلال الجدول (14) بأن أكثر من نصف العينة المستطلعة من النساء متزوجات (57.7%)، بينما كانت نسبة النساء العازبات (19.2%) تلتها نسبة الأرامل والتي بلغت (17.0%)، وأخيراً كانت نسبة المطلقات (6.1%).

جدول (14) الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
عزباء	105	%19.2
متزوجة	315	%57.7
مطلقة	33	%6.1
أرملة	93	%17.0
المجموع	546	%100

4- معدل الدخل الشهري:- بين الجدول (15) أن أغلب العينة المدروسة (52.7%) معدل دخلهن الشهري يصل إلى أكثر من 500 ألف دينار عراقي(الدولار=1200دينارعراقي)، في حين أن (20.3%) من المبحوثات معدل دخلهن الشهري (251 – 500) ألف دينار، تلتهن (11.5%) من المستطلعات اللاتي معدل دخلهن الشهري (150 – 250) ألف، وأن (8،3%) من المستطلعات ليس لديهن أي دخل شهري. أما المستطلعات اللاتي لهن دخل شهري أقل من 150 ألف دينار كانت نسبتهن (7.2%).

جدول (15) الدخل الشهري للمرأة

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد دخل	45	%8.3
أقل من 150 ألف	39	%7.2
150-250 ألف	63	%11.5
251-500 ألف	111	%20.3
أكثر من 500 ألف	288	%52.7
المجموع		%100

- الجزء الثاني: المعلومات العامة

1- ربة الأسرة وإكمال الدراسة:- عند الاستفسار من عينة الدراسة حول رغبتهن في إكمال الدراسة من عدمها أيدت أكثر من ثلثي المبحوثات (70.9%) رغبتهن بإكمال الدراسة، في حين لم تبدِ المتبقيات (29.1%) أي رغبة في إكمال الدراسة، والجدول (16) يوضح النتائج.

جدول (16) المستوى الدراسي

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	387	%70.9
كلا	159	%29.1
المجموع	546	%100

2- عينة الدراسة والمساعدة الأسرية:- لدى الاستفسار من عينة الدراسة فيما إذا كان هناك من يساعدهن في الأمور العائلية أظهر الجدول (17) بأن أكثر من نصف العينة بقليل وبنسبة (58.2%) يوجد لديهن من يساعدهن في أمور المنزل، بينما ما تبقى من عينة الدراسة (41.8%) يشتكين من عدم وجود من يساعدهن في الأمور العائلية.

جدول (17) المساعدة الأسرية

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	318	%58.2
كلا	228	%41.8
المجموع	546	%100

3-عمل ربة الأسرة:- يبين الجدول (18) بأن ثلثي المستطلعات (63.2%) موظفات وأن (22.5%) ربات بيوت في حين كانت نسبة (7.7%) منهن يعملن عملاً خاصاً، إما نسبة المتقاعدات منهن عن العمل فقد بلغت (6.6%).

جدول (18)عمل ربة الأسرة

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
ربة بيت	123	%22.5
موظف	345	%63.2
عمل خاص	42	%7.7
متقاعد	36	%6.6
المجموع	546	%100

4-مجال عمل المرأة:- يشير الجدول (19) إلى أن (25.5%) من المستطلعات يعملن أعمالاً متنوعة غير التي ذكرت في الاستبانة، في حين (17.1%) يعملن أستاذات جامعيات، وأن (21.6%) يعملن كمدرسات، أما اللاتي يعملن كمهندسات فبلغت نسبتهن (12.4%)، في حين كانت نسبة الصيدلانيات (7،8%)، أما نسبة اللاتي يعملن كطبيبات فقد وصلت (4.7%) واللاتي يعملن في المهن المتبقية في مجال البيع، الخياطة، التمريض فكانت نسبهن ضئيلة إذ كانت (3.1%)، (2.3%)، (3.9%) على التوالي.

جدول (19) عمل المراة

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
مدرسة	84	%21.6
مهندسة	48	%12.4

صيدلانية	30	%7.8
طبيبة	18	%4.7
أستاذة جامعية	66	%17.1
ممرضة	15	%3.9
بائعة	12	%3.1
خياطة	9	%2.3
كوافير	6	%1.6
أخرى	99	%25.5
المجموع	387	%100

5- الارتقاء بمستوى المرأة الثقافي:-يبين الجدول (20) عند استطلاع آراء المبحوثات حول ارتقائهن بمستواهن الثقافي، يظهر جدول الإجابات المرجحة بأن (42.8%) منهن ارتقين بمستواهن الثقافي من خلال متابعة التلفاز، وأن (37.2%) منهن ارتقين بمستواهن الثقافي عبر قراءة الكتب والمجلات، في حين أنّ ما تبقى من العينة (21%) ارتقين بمستواهن العلمي عبر حضور الندوات والمؤتمرات.

جدول (20)المستوى الثقافي للمرأة

الحالة	التكرار المرجح	النسبة المئوية
عن طريق متابعة التلفاز	321	%42.8
قراءة مجلات وكتب	279	%37.2
حضور ندوات ومؤتمرات	150	%21.0
المجموع	750	%100

6- درجة اتفاق المبحوثات من عدمها حول تأييد المرأة في استقلاليتها لاتخاذ القرار الذي يخص مشاركتها الاقتصادية وتحكمها في مواردها المالية كان الجواب على الأسئلة أدناه بالشكل الآتي؟

6-1- لدى سؤال عينة الدراسة حول امتلاكهن القرار في الدخول إلى مجال الاستثمار بلغت نسبة المؤيدات (84.6%) وبدرجات تأييد مختلفة، في حين أنّ ما تبقى منهن (15.4%) لا يؤيدن الفكرة والجدول (21) يوضح ذلك.

جدول (21) امتلاك القرار

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أؤيد إلى درجة كبيرة	216	%39.6
أؤيد إلى حد ما	141	%25.8
أؤيد	105	%19.2
لا أؤيد إلى حد ما	60	%11.0
لا أؤيد على الإطلاق	24	%4.4
المجموع	546	%100

6-2- لدى الاستفسار من عينة الدراسة حول امتلاكهن لاتخاذ القرار في الدخول لسوق العمل يظهر الجدول (22)) بأن الأغلبية العظمى من المبحوثات (81.9%) يتفقن مع هذا الأمر، أما ما تبقى منهن (18.1%) فلا يؤيدن هذا الأمر.

جدول (22) المرأة وسوق العمل

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أؤيد إلى درجة كبيرة	150	%27.5
أؤيد إلى حد ما	177	%32.4
أؤيد	120	%22.0
لا أؤيد إلى حد ما	66	%12.1
لا أؤيد على الإطلاق	33	%6.0
المجموع	546	%100

6-3- يبين الجدول (23) بأن الأغلبية العظمى من المبحوثات (85.8%) لديهن الاستقلالية التامة من التصرف في الموارد الخاصة بهن، أمّا ما تبقى من إفراد العينة (14.2%) فلا يرين ذلك.

جدول (23) التصرف بالموارد الخاصة

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أؤيد إلى درجة كبيرة	249	%45.6
أؤيد إلى حد ما	141	%25.8
أؤيد	78	%14.4
لا أؤيد إلى حد ما	63	%11.5
لا أؤيد على الإطلاق	15	%2.7
المجموع	546	%100

6-4- اظهر الجدول (24) بأن ما يقارب ثلاثة أرباع المستطلعات (70.4%) يستطعن بمفردهن إنهاء الإجراءات الخاصة بهن في الدوائر الحكومية وغير الحكومية، أما ما تبقى من المستطلعات (29.6%) فيعتمدن على الآخرين في إنجاز تلك المعاملات.

جدول (24) إنجاز المعاملات

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أؤيد إلى درجة كبيرة	180	%33.0
أؤيد إلى حد ما	114	%20.9
أؤيد	90	%16.5
لا أؤيد إلى حد ما	117	%21.4
لا أؤيد على الإطلاق	45	%8.2
المجموع	546	%100

6-5- رأت أكثر المستطلعات وبدرجات مختلفة (58.8%) بأن القروض اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية للمرأة غير كافية، وتتطلب ضمانات كثيرة، في حين عارضت نسبة المستطلعات المتبقية (41.2%) ذلك الرأي والجدول (25) يبين ذلك.

جدول (25) القروض المقدمة للمشاريع

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أؤيد إلى درجة كبيرة	144	%26.4
أؤيد إلى حد ما	66	%12.1
أؤيد	111	%20.3
لا أؤيد إلى حد ما	120	%22.0
لا أؤيد على الإطلاق	105	%19.2
المجموع	546	%100

6-6- أظهر الجدول (26) بأن هناك انقساماً بين المستطلعات حول فكرة توفر فرص التطوير والتدريب المهني للمرأة، إذ أيدت هذا الرأي نسبة بلغت (51.6%) وعارضته نسبة قدرها (48.4%).

جدول (26)التطوير والتدريب

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أؤيد إلى درجة كبيرة	81	%14.8
أؤيد إلى حد ما	54	%9.9
أؤيد	147	%26.9
لا أؤيد إلى حد ما	147	%26.9
لا أؤيد على الإطلاق	117	%21.5
المجموع	546	%100

7- دور المرأة في تشجيع الأولاد على زيادة ثقافتهم العامة:

لدى الاستفسار من المبحوثات قيد الدراسة فيما إذا كن يشجعن أولادهن على زيادة ثقافتهم العلمية أظهر الجدول (27) بأن أكثر من ثلاثة أرباع العينة قيد الدراسة (81.9%) يدعمن ويشجعن أولادهن بهذا الصدد، إما ما تبقى من عينة الدراسة (18.1%) فلا يشجعن أولادهن لزيادة ثقافتهم العامة.

جدول (27) المرأة وثقافة الأولاد

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	447	%81.9
كلا	99	%18.1
المجموع	546	%100

8- درجة اتفاق المبحوثات من عدمها حول مشاركة المرأة العراقية لدعم التنمية الاقتصادية:

8-1- يظهر الجدول (28) بأن الأغلبية العظمى من المبحوثات (85.8%) يؤيدن وبدرجات مختلفة مشاركة المرأة في رسم السياسات التنموية، في حين عارضت نسبة المستطلعات المتبقية(14.2%) ذلك الرأي.

جدول (28)المرأة ورسم السياسات التنموية

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أتفق إلى درجة كبيرة	246	%45.1
أتفق إلى حد ما	126	%23.1
أتفق	96	%17.6
لا أتفق إلى حد ما	57	%10.4
لا أتفق على الإطلاق	21	%3.8
المجموع	546	%100

8-2- اظهر الجدول(29) بأن الأغلبية الساحقة من المستطلعات (90.1%) يؤيدن الرأي القائل بأن اختيار المرأة للوظيفة مبني على القيود المفروضة اجتماعياً في حين عارضت نسبة المستطلعات المتبقية (9.9%) ذلك الرأي.

جدول (29) وظيفة المرأة والقيود الاجتماعية

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أتفق إلى درجة كبيرة	144	%26.4
أتفق إلى حد ما	162	%29.6
أتفق	186	%34.1
لا أتفق إلى حد ما	48	%8.8
لا أتفق على الإطلاق	6	%1.1
المجموع	546	%100

8-3- يشير الجدول (30) إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المستطلعات (81.9%) يتفقن مع الرأي القائل بأن المجالات الوظيفية المتاحة أمام المرأة محدودة، أما ما تبقى منهن (18.1%) فيعارضن ذلك الرأي وبدرجات مختلفة.

جدول (30) مجال عمل المرأة

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أتفق إلى درجة كبيرة	165	%30.2
أتفق إلى حد ما	156	%28.6
أتفق	126	%23.1
لا أتفق إلى حد ما	87	%15.9
لا أتفق على الإطلاق	12	%2.2
المجموع	546	%100

8-4- يبين الجدول (31)) بأن ما يقارب ثلاثة أرباع اللاتي استطلعت آراؤهن يتفقن وبدرجات مختلفة حول تأثير التحديات الأمنية والسياسية في مشاركة المرأة العراقية لدعم التنمية الاقتصادية وبنسبة (76.4%)، بينما عارضت ذلك الرأي نسبة تصل إلى أكثر من ربع العينة بقليل (23.6%).

جدول (31) مشاركة المرأة التنموية والتحديات الأمنية

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أتفق إلى درجة كبيرة	96	%17.6
أتفق إلى حد ما	90	%16.5
أتفق	241	%42.3
لا أتفق إلى حد ما	102	%18.7
لا أتفق على الإطلاق	27	%4.9
المجموع	546	%100

8-5- لوحظ ومن خلال الجدول (32) أن هناك انقساما بين المستطلعات حول الرأي القائل إنّ ساعات العمل ملائمة لظروف المرأة العاملة إذ أيدت هذا الرأي وبدرجات مختلفة نسبة قدرها (51.0%)، في حين عارضته نسبة قدرها (49.0%).

جدول (32) ساعات عمل المرأة

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أتفق إلى درجة كبيرة	57	%10.4
أتفق إلى حد ما	75	%13.7
التحديات الأمنية	147	%26.9
لا أتفق إلى حد ما	186	%34.2
لا أتفق على الإطلاق	81	%14.8
المجموع	546	%100

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-زيادة نسبة الأمية بين النساء للفترة من 2002 ولحد 2008 وازدياد ظاهرة التسرب والتخلف عن الالتحاق في التعليم الإلزامي.

2-ازدياد معدل وفيات الأمهات خلال مدة البحث.

3-الوضع الأمني وخاصة بعد عام 2003 ساهم في تراجع دور المرأة حيث إن ما يزيد عن 70% من نساء العراق عاطلات عن العمل وغير مستقلات اقتصادياً.

4-التحديات الاجتماعية والعرف والدين تمثل العائق الأول في وجه تمكين المرأة القلقة من إمكانية نجاح الجماعات الدينية المتطرفة في سن تشريعات من شأنها أن تتحكم في حياتها وتحد من حريتها في اتخاذ قرارات شخصية مثل ارتداء الحجاب أو قيادة السيارة أو العمل خارج المنزل أو العمل كقاضية، بحجة أن الإسلام يحرم تولي المرأة منصب القضاء.

5-ضعف الموارد المالية والفقر الذي تعاني منه أغلب الأسر العراقية يعتبر عائقاً يواجه المرأة المساهمة في عملية التنمية.

التوصيات:

1- تعزيز إمكانية المرأة اقتصادياً لزيادة مواردها ومصادر تمويلها ويجعلها قادرة ذاتياً على مواجهة أي تطور سلبي وزيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية والمشاركة في التخطيط والتنمية.

2- تشجيع استفادة المرأة في فرص التعليم والتدريب المهني من خلال تحقيق إلزامية التعليم والسعي لوضع برامج تعليم الكبار ومحو الأمية وبما يحقق قنوات تربط هذا النمط في التعليم بالتعليم النظامي، كتمكين المرأة من متابعة تعليمها إلى المستويات التي تؤهلها وتتناسب مع قدراتها ومواهبها.

3- المساهمة في توفير قروض ائتمانية وبشروط ميسرة لتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تقوم بها المرأة.

4- تشجيع المشروعات الاستثمارية التي تتيح توزيع فرص عمل النساء كالمشاريع الحرفية الصغيرة ومشاريع الصناعات الخفيفة وإقامتها في مناطق التجمعات السكانية.

5- توسيع قاعدة المعلومات بشأن مجالات وفرص العمل المتاحة للنساء في الأنشطة الاقتصادية حيث يتم الانطلاق من خلالها إلى تحديد أهداف السياسات الكلية والقطاعية في الاقتصاد جذرياً.

6- إيجاد استراتيجية واضحة وموحدة لوسائل الإعلام والاتصال تتعلق بالمرأة وقضاياها ودورها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

7- تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل خاصة في المجالات التقنية وإنشاء مكاتب متخصصة لتعريفها بالفرص المتاحة لعملها.

المراجع:

1-بالداشي، إيمانويل. ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء،مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي واشنطن،2009، 10.

2-ألحسناوي،أموري هادي. والقيسي، باسم شليبة، القياس الاقتصادي المتقدم، المكتبة الوطنية، العراق، بغداد، 2002، 26.

3-خلاف، محمد. المرأة وتبعات التنمية في المجتمع الإسلامي، مجلة التعاون، 1991 ،16.

4-رسام ، آمال تمكين المرأة العراقية. تقرير قطري، 2005 ، 22.

5-الزغبي، سجى طه، دور المرأة في الاقتصاد المنزلي، 2010، 12.

6-العنكبي، عبد الحسين. الإصلاح الاقتصادي في العراق، 2010، 66.

7-العنكبي، عبد الحسين . تنظير لجدوى الانتقال إلى اقتصاد السوق، 2010، 67.

8-منصور، محمد. المنظور المجتمعي الشمولي لمفهوم العمل، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 1999،7، 16.

9-المهداوي، وفاء جعفر الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصريه، 2007، 6.

10-الجهاز المركزي للإحصاء، "المجموعة الإحصائية الرابعة"، العراق، 2009، 55.

11-الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة القوى العاملة، العراق ،2009، 44.

12- الجهاز المركزي للإحصاء. إحصاءات أحوال المعيشة، المجموعة الإحصائية، العراق، 2008-2009، 54 .
13- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا(الاسكوا)، لجنة المرأة، التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين، الدورة الرابعة،2009 ، 18.
14- منتدى الرياض الاقتصادي، المفهوم الاقتصادي لتمكين المرأة في التنمية، الرياض،2001، 16.
15- منتدى الرياض الاقتصادي، "المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية"، مركز الجيل للاستشارات، 4-6 -كانون الأول،2005، 16-20.
16- ندوة اليونيسيف، مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل، الواقع والتحديات،22،2009 .
17- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية، ورقة قطاع التنمية البشرية، محور التشغيل والبطالة، 2010-2014، 40.